العرب
الثلاثاء 2020/01/21
السنة 42 العدد 11593

فشل توظيف الورقة التركية يدفع الأردن إلى تصويب سياسته الخارجية

رهان أردوغان على الجماعات الراديكالية يثير هواجس عمّان

انتقاد العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني للتوجهات التركية يشي بوجود تغيّر في السياسة الأردنية حيال أنقرة، وبأن هناك توجها لفرملة الاندفاعة صوب هذا البلد خاصة وأن نقاط الاختلاف بين الطرفين أكبر بكثير من نقاط التقارب.

عمان – أثارت التصريحات التي أدلى بها العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني مؤخرا بشأن التدخل التركي في ليبيا وإرسال مرتزقة سوريين إلى هناك، فضلا عن ابتزاز أنقرة للاتحاد الأوروبي بورقة اللاجئين، سيلا من التساؤلات حول طبيعة العلاقات بين الطرفين وهل هناك استدارة جديدة للدبلوماسية الأردنية في علاقة بسياستها الخارجية.

وكانت العلاقات التركية الأردنية قد شهدت منذ أواخر العام 2018 قفزة نوعية ترجمت في الزيارات المتبادلة بين كبار مسؤولي البلدين وأبرزها الزيارة التي قام بها الملك عبدالله الثاني وعقيلته رانيا العبدالله في فبراير الماضي إلى تركيا والتي حظيا خلالها باستقبال لافت من الرئيس رجب طيب أردوغان وعقيلته، لتأتي تصريحات الملك عبدالله الثاني الأخيرة وتثير صدمة المتابعين.

> حديث العاهل الأردني يعكس قلقا حيال توجهات تركيا في المنطقة، وهذا الهاجس لطالما كان موجودا

وتقول أوساط سياسية أردنية إن حديث الملك عبدالله الثاني من على منبر البرلمان الأوروبي وقبلها حواره مع شبكة فرانس 24، يعكس حالة من القلق حيال توجهات تركيا في المنطقة العربية. وهذا الهاجس لطالما كان موجودا في السابق، بيد أنه لحسابات ظرفية، تم كتمانه والسير باتجاه تحسين العلاقات الثنائية، خاصة وأن علاقات الأردن مع شركائه الخليجيين التقليديين لم تكن على ما يرام.

وتلفت الأوساط إلى أن الأردن تعمّد استخدام الورقة التركية في محاولة للفت أنظار الحلفاء الخليجيين الذين تراجعت المملكة من سلم اهتماماتهم، وهو ما انعكس سلبا على الدعم المالي الذي كانت تحصل عليه في غمرة أزمة اقتصادية ما تزال مستمرة إلى اليوم، ليتبيّن لاحقا لعمّان أن خيار التلويح بالورقة التركية مكلف لجهة أن ذلك بات يهدد بعزلتها على غرار ما حصل مع قطر، وأن أنقرة المستفيد الوحيد من هذا التمشي من الناحيتين السياسية وحتى الاقتصادية.

وتشير الأوساط إلى أن ذلك دفع الأردن على ما يبدو لإعادة تصويب البوصلة خاصة وأن نقاط الاختلاف مع أنقرة أكثر بكثير من نقاط الالتقاء، إلى جانب المخاوف من سياسات أردوغان المراهنة على الجماعات الراديكالية والتي يخشى الأردن أن يكتوي بنيرانها في حال لم يتم التصدي لها عربيا وبشكل موحد.

وقال العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني قبيل جولة أوروبية ما تزال مستمرة إن "إرسال تركيا قوات إلى ليبيا سيخلق المزيد من الارتباك"، مشيرا إلى أن ذهاب عدة آلاف من المقاتلين الأجانب من إدلب إلى ليبيا أمر خطير وعلى الجميع في المنطقة العربية والأوروبية مواجهته.

واعتبر الملك عبدالله أن المقاتلين الأجانب المغادرين من سوريا إلى ليبيا من أكبر التهديدات التي سيعيش على وقعها العالم في عام 2020، مشددًا على أن دول المنطقة لا تريد دولة فاشلة في ليبيا.

وأرسلت تركيا الآلاف من الجهاديين الذين يقاتلون في سوريا إلى ليبيا على أمل ترجيح كفة الصراع لصالح الجماعات الإسلامية التي تتجه لفقدان أبرز معاقلها وهي العاصمة طرابلس، أمام تقدم الجيش الليبي.

وذكرت تقارير أن أنقرة أرسلت حتى الآن أكثر من 2400 مقاتل وهي تتجه لأن يبلغ هذا العدد 6000 في خطوة من شأنها أن تحول هذا البلد الواقع في شمال أفريقيا إلى سوريا جديدة، وهناك تحركات حثيثة من المجتمع الدولي للحيلولة دون هذا السيناريو، كان آخرها مؤتمر برلين الذي عقد الأحد، والذي لم يكن على قدر التوقعات.

ويقارب الأردن الملف الليبي من زاوية أقرب إلى الرؤية المصرية وسبق وأن قام قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر بزيارات إلى عمّان، وهذا أيضا يجعل من التعاطي الأردني مع الأزمة على النقيض من تركيا.

ويعتقد محللون أن ذلك قد يكون أحد الأسباب في عودة تسرب الفتور إلى العلاقات الأردنية التركية، وانتقاد الملك عبدالله الثاني لإرسال أنقرة عناصر إلى ليبيا وإن كان ممّا لا شك فيه ليس الوحيد.

ولم يكتف الملك عبدالله الثاني في حديثه المطول مع الشبكة الفرنسية بتسليط الضوء على مخاطر استخدام أنقرة للجماعات الجهادية لتحقيق أهدافها التوسعية، بل تطرق إلى مسألة الابتزاز الذي تمارسه أنقرة مع الاتحاد الأوروبي حينما سأله المذيع لماذا لم تحصل المملكة على الدعم الكافي لمعالجة أزمة اللاجئين على غرار تركيا، حيث أجابه الملك عبدالله الثاني "نحن لم نهدد بإرسال اللاجئين إلى أوروبا.. لأننا نعتقد أن هذه مسؤولية ويجب أن نعتني بهم".

ويعتبر الأردن وتركيا، الدولتان المجاورتان، لسوريا أكبر المحتضنين للاجئين السوريين منذ بدء النزاع في ذلك البلد، ورغم ذلك تعاطى الطرفان مع المسألة بشكل مختلف، فلئن ارتضى الأردن بالدعم الذي يحصل عليه وإن كان يعتبره غير كاف، عمدت تركيا إلى استخدام اللاجئين كورقة لابتزاز أوروبا ليس فقط من الجانب المالي بل وحتى السياسي حينما توعدت بفتح الأبواب أمام النازحين، في حال لم تدعم القارة العجوز عملية "نبع السلام" في شمال شرق سوريا، والتي كان للأردن أيضا موقف منها.

وكان وزير الخارجية أيمن الصفدي قد هاجم العملية التركية التي استهدفت في أكتوبر الماضي جزءا من الأراضي السورية والمكوّن الكردي وقال "نطالب أنقرة بوقف هجومها على سوريا فورا ونرفض أي انتقاص من سيادة سوريا ونُدين كل عدوان يهدد وحدتها".

السياسات التركية تفرض وقفة تأمل

وتقول الأوساط السياسية إن تصريح الصفدي حينها كان يعد مؤشرا على توجه لإعادة النظر في العلاقة مع تركيا وهذا الأمر تعزز بشكل واضح بعد تصريحات الملك عبدالله الثاني، وسط اعتقاد بأن مسار العلاقات التركية الأردنية بات أمام مفترق طرق، وليس مستبعدا أن ينتهي بصدام خاصة وأن الأردن يدرك بأن تركيا لا تقل تهديدا عن إيران، لجهة رهانها على الجماعات الراديكالية.

وسبق وأن سربت صحيفة الغارديان البريطانية في العام 2016 ما قالت إنه محضر اجتماع للملك عبدالله الثاني مع أعضاء في الكونغرس الأميركي حيث تحدث العاهل الأردني عن أن "الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يؤمن بأن التطرف الإسلامي هو الحل لمشاكل المنطقة". وكشف "المحضر" أن الملك عبدالله الثاني صرح للمسؤولين الأميركيين بأن "توجه الإرهابيين إلى أوروبا هو جزء من سياسة تركية"، لافتا إلى أن أنقرة تستغل أكبر أزمة لجوء تواجهها القارة الأوروبية لتنفيذ سياساتها.

وردا على سؤال لأحد المسؤولين الأميركيين "هل تشتري تركيا النفط من تنظيم الدولة الإسلامية؟"، أجاب الملك عبدالله الثاني حينها "أجل بالطبع".

وجدير بالتذكير أن الملك عبدالله الثاني كان السبّاق في تسليط الضوء على التهديد الإيراني حينما حذر في العام 2004 من مشروع الهلال الشيعي الذي تسعى طهران لإقامته، عبر ميليشيات ومجموعات راديكالية.

اللبنانيون يحتجون على حضور باسيل منتدى دافوس

بيروت – أثار الإعلان عن مشاركة وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل في منتدى دافوس الاقتصادي الذي ينطلق الثلاثاء، استياء عدد كبير من اللبنانيين الذين علقوا غاضبين وساخرين على مواقع التواصل الاجتماعي، في حين وقّع الآلاف عريضتين للمطالبة بعدم حضوره.

ويفتتح "المنتدى الاقتصادي العالمي" الذي يستضيفه سنويا منتجع دافوس الشتوي في جبال الألب السويسرية الثلاثاء ويستمر أربعة أيام. ويعتبر ملتقى للنخبة الاقتصادية والسياسية في العالم أجمع.

وورد اسم باسيل، الوزير في حكومة تصريف أعمال، في برنامج المنتدى الاقتصادي على موقعه الإلكتروني الرسمي، على أن يشارك في مداخلة الخميس في ندوة بعنوان "عودة الاضطرابات العربية".

ومنذ 17 أكتوبر، يشهد لبنان حراكا شعبيا غير مسبوق ضد الطبقة السياسية كاملة. ولم يستثن المتظاهرون زعيما أو مسؤولا. وتعرض باسيل، وخصوصا في الأسابيع الأولى من التحرك، للحصة الأكبر من الهجمات من قبل المنتفضين.

ووقع نحو ستة آلاف شخص عريضة على موقع "أفاز" للعرائض. وكتب مطلقوها أن باسيل بصفته وزيراً أو رئيساً لأحد أكبر الأحزاب اللبنانية "لم يظهر أي نية للإصلاح"، وبالتالي "لا يجدر منح باسيل شرعية لتعزيز سلطته وللتحدث باسم شعب يرفضه ويتهمه بالفساد".

وعلى موقع "شاينغ تشينغ. أورق" للعرائض أيضا، وقع أكثر من 11 ألف شخص على الأقل عريضة حملوا فيها باسيل مسؤولية "قرارات كبرى مأساوية أوصلت البلاد إلى أزمة سياسية من المرجح أن تؤدي إلى إفلاسها".

وعارض ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي مشاركة باسيل، وكتب كثر "جبران باسيل لا يمثلنا". ويأخذ خصوم وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال عليه محاولته التفرّد بالقرار مستفيداً من كتلة وازنة داخل مجلس النواب، ويتعرض حزبه لانتقادات واسعة بالمحسوبية وعدم تنفيذ أي من الوعود لتأمين حاجات الناس الأساسية.

في المقابل يحمل باسيل آخرين في السلطة مسؤولية التأخير في الإصلاحات الضرورية، مؤكدا أن فريقه قدم أوراقا اقتصادية "تساعد على تخليص البلد" لم يُؤخذ بها.

ويطالب مئات الآلاف من اللبنانيين الذين ينزلون إلى الشوارع والساحات منذ أكثر من ثلاثة أشهر برحيل الطبقة السياسيّة التي يحمّلونها مسؤوليّة تدهور الوضع الاقتصادي ويتّهمونها بالفساد والعجز عن تأهيل المرافق وتحسين الخدمات العامة الأساسية. كما يطالبون بتشكيل حكومة اختصاصيّين ومستقلين عن الأحزاب السياسية التقليدية على أن تكون مهمتها وضع خطة إنقاذية تُخرج البلاد من الانهيار الاقتصادي.

وتسببت هذه الاحتجاجات باستقالة رئيس الحكومة سعد الحريري ومعه الحكومة، ومن ثم تكليف حسان دياب تشكيل حكومة جديدة في 19 ديسمبر.

ومنذ تكليفه، لم يتمكن دياب من تشكيل حكومة في ظل رفض عدد من القوى السياسية المشاركة فيها، وعدم نجاح التيار الوطني الحر الذي يترأسه باسيل وحلفاؤه وعلى رأسهم حزب الله، في الاتفاق على تقاسم الحصص الوزارية، في ظل صراع على الحصص بينهم.

لا يسمع إلا صدى صوته

المعارضة المصرية تحيي نشاطها بورقة الملفات الإقليمية

رحاب عليوة

القاهرة – نشطت قوى حزبية مصرية خلال الأيام الماضية، مستفيدة من التطورات الساخنة على الساحة الإقليمية وروافدها المختلفة على مصر، على أمل أن يكون هذا الاهتمام مقدمة لاهتمام آخر غاب طويلا وهو مناقشة القضايا الداخلية.

وتحاول الأحزاب والنخب المعارضة الفرار من تضييق الحركة في المجال العام عبر التطرق لقضايا خارجية، لا تزعج الحكومة، بل ترى فيها مصلحة، لأنها تأتي غالبا متسقة مع توجهاتها، ونشطت على هذا المستوى في الآونة الأخيرة، وبدت الأحزاب تستغل هذه النافذة للإعلان عن نفسها.

جاء التوافق الضمني بين الطرفين، المعارضة والحكومة، ليمنح الحياة السياسية في مصر أملا في إمكانية خروجها من الموت السريري الذي طالها منذ حوالي خمسة أعوام، ويفتح الباب للتفكير في إطلاق هامش جديد من الحرية السياسية.

ويرى متابعون في مناقشة قضايا مثل التدخل التركي في ليبيا، وأزمة سد النهضة، والتوتر في شرق المتوسط، فرصة لتصبح بابا خلفيا تستخدمه المعارضة والمراكز البحثية لخلق حراك في مشهد متجمّد، يمكن أن يجذب قطاعا من الجمهور الذي عزف عن متابعة الشأن العام.

يقع على عاتق الأحزاب جانب من المسؤولية، حيث أخفقت في إثبات وجودها، فالحركة المتاحة لها لا تحول تماما دون نشاطها إذا أرادت، لكنها ارتاحت للنأي بنفسها واستسلمت للعزوف ومكنت الحكومة من تحقيق أهدافها بسهولة.

ولم يُستثن من محاولات النفاذ من عنق الزجاجة أكبر تجمع حزبي معارض "الحركة المدنية الديمقراطية"، وهو تجمع يضم 7 أحزاب وشخصيات عامة وأكاديميين، وعقد ثلاث ندوات عن الحريات العامة والأوضاع الاقتصادية وسد النهضة مؤخرا.

وجاء آخر نشاط للحركة بإصدار بيان معارض للتدخل التركي في ليبيا، وما يمثله من خطر على الأمن القومي، في إشارة إلى الوقوف خلف الدولة في ذلك الملف، ما ينفي الاتهامات التي وجهتها الحكومة للحركة المعارضة بأن لها "ميولا إخوانية".

> الندوات واللقاءات في مقار الأحزاب حول قضايا خارجية تدعم تحركات الحكومة وتوفر لها ظهيرا شعبيا

وتأمل قوى معارضة أن تستفيد من هذا النشاط في تحقيق مكاسب بشأن استحقاقات انتخابية منتظرة، بين مجلس نواب وشيوخ ومحليات، بدأت التحضيرات لها تأخذ طابعا جديا، ما يجعل النشاط العلمي يمكن أن يأخذ منحى سياسيا.

ويقول مراقبون، إن الحراك الأخير محسوب بدقة، ويلقى هوى لدى دوائر صنع القرار، لأنه يحقق لهم مكاسب مختلفة، فالندوات واللقاءات التي تتم في مقار الأحزاب حول قضايا خارجية تدعم تحركات الحكومة وتوفر لها ظهيرا شعبيا، طالما ظلت بعيدة عن مناقشة القضايا المحلية المحرجة.

أقر الأمين العام لحزب التجمع اليساري، محمد سعيد، لـ"العرب"، بوجود تضييق يحول دون قيام الأحزاب بممارسة دورها على أكمل وجه، خصوصاً في ما يتعلق بالالتحام بالجماهير في الشارع، قائلا "هذا لا يمنع أن الأحزاب التي ترغب في التحرك تعمل ولو من خلال عقد ندوات في مقارها مثلنا".

يستضيف حزب التجمع العديد من الندوات ذات الطابع الثقافي كل أسبوع، لكن حركته لا تزال بعيدة عن عقد ندوات ذات طابع داخلي تناقش ملفات سياسية حرجة. وأكد سعيد، أن حزبه لم يتلق اعتراضات ولم يجد تدخلات من أي جهة أمنية في الندوات العلمية التي يعقدها الحزب، طالما بقيت داخل مقره.

وناقش الحزب قضية الغاز في شرق المتوسط والأطماع التركية، مثمّناً قدرة الحكومة على الاستحواذ على النفوذ الأكبر في منتدى المتوسط، ما يكسبها ميزة نوعية كمركز إقليمي واعد للغاز.

ودارت نهاية الأسبوع ندوة للتجمع العربي الإسلامي تطرقت لتطورات الأوضاع في ليبيا، مؤيدة توجهات الحكومة المصرية وما تتبناه من تصورات سياسية للتعامل مع الأزمة.

وقال المنسق العام للتجمع العربي في مصر، جمال زهران، لـ"العرب"، إن رؤيتهم تلتقي مع رؤية الحكومة، ويعتقدون ضرورة تكاتف مصر وتونس والجزائر والإمارات والسعودية للتصدي للمخطط التركي الذي يتلاقى مع مشروع يرمي لتفتيت المنطقة ونهب ثرواتها.

وتقفز تلك الجهود الملتحمة بقضايا حيوية جادة بالحالة المصرية من خانة الركود، بعدما نحت الأحزاب الفاعلة إلى الطابع الخدمي والدعائي، ولم تعد تقدم رؤى أو طروحات تخالف مواقف الحكومة، أو تقترب من نبض الجماهير.